Arab Reform Initiative
مبادرة الإصلاح العربي

أوراق المتابعة السياسية

21
أيار/ مايو
2008

مصر وأحداث غزة: أزمة المعالجات الرسمية

عمرو الشوبكي *

افتقر الخطاب الإعلامي الرسمي المصري إلى الحد الأدنى من المهنية المطلوبة في التعاطي مع أحداث غزة، حيث مال إلى ترديد شعارات مرسلة، واستخدم لغة تحريضية تغيب عنها الموضوعية والمصداقية. والمؤكد أن الطريقة التي جرى التعامل فيها مع أحداث غزة لم تعكس خلافا في السياسة بين معتدلين ومتشددين كما يجري في كل بلاد العالم، إنما عكست فشلا كبيرا لخطاب الاعتدال في طبعته المصرية، الذي غابت عنه بالكامل أهم سمات النظم الديمقراطية من المهنية والشفافية وعدم التعميم. وعلى عكس قراءة كثير من المحللين والكتاب العرب والمصريين للأوضاع السياسية المصرية، واعتبارهم أن مشكلتها في اعتدالها وتحالفها الاستراتيجي مع أمريكا، وأن المطلوب هو جرها نحو خطاب المواجهة مع إسرائيل (وهو غير موجود لدى أي دولة عربية إلا كشعارات)، فالصواب القول أن الفشل الحقيقي للحكومة المصرية كان في عدم الاستفادة من التسوية السلمية من أجل بناء موقف معتدل مقياس فعاليته هو تنعّم البلد بالديمقراطية والاستقرار والإنجاز الاقتصادي. ولأن ذلك لم يحدث، لم تشكل التجربة المصرية نموذجاً ناجحاً للاعتدال العربي يصبح عامل جذب لباقي الدول والتجارب العربية.

مقدمة

أثارت أحداث غزة المتتالية ردود فعل متعددة داخل مصر وخارجها. فقد بدأت مع حصار إسرائيل لقطاع غزة، مرورا باقتحام آلاف الفلسطينيين للحدود المصرية، وانتهاء بالاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي أودت بحياة ما يقرب من 150 فلسطيني في شهر شباط/ فبراير الماضي.

والمؤكد أن رد الفعل الرسمي المصري تجاه تلك الأحداث كان متناقضا، وعكس أزمة حقيقية في طريقة التعاطي مع "تحدي غزة "، وتضارب في انفعالاته وردود أفعاله من موقف إعلامي ودعائي أدان بشكل مطلق ما جرى في القطاع من اعتداءات إسرائيلية، إلى موقف يدين الشعب الفلسطيني عقب اقتحام الحدود من قبل مئات الآلاف من المحاصرين في قطاع غزة.

وقد أثار اقتحام الحدود المصرية ردود فعل واسعة داخل مصر وخارجها، وفتح باب جديدا في طريقة تعاطي الحكومات العربية مع ملف شائك يتعلق بقضية طالما

اعتبرت قضية العرب الأولى والمركزية، وهي القضية الفلسطينية، وقدّم الإعلام الرسمي في معظمه لغة جديدة وغير مسبوقة في سوئها، خاصة إنها جاءت بعد أكثر من 30 عاما على أهم اشتباك فكري وسياسي ودعائي عرفته النخبة المصرية والعربية تجاه مبادرة الرئيس السادات السلمية، حيث عرفت الساحة العربية عامة والمصرية خاصة، خلافاً عنيفا حول تقيم هذا الحدث ، ولم تخل جعبة أنصار الرئيس السادات من تقديم حجج سياسية قوية تبرر

* مدير وحدة الدراسات العربية الأوربية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

خطوته المنفردة، صارت من أسس التفكير الذي يقوم عليها ما يمكن تسميته بفكر "اليمين العربي" من تكريس للمصلحة القطرية والقبول بتوازنات القوى العالمية، واعتبار التسوية السلمية هي الطريق الوحيد لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الصعب اعتبار المعالجة الرسمية الأخيرة لأحداث غزة امتداد سياسي لمشروع الرئيس السادات في السبعينيات، وامتداد لخطابه الدعائي والإعلامي، ذلك لأنها اختزلت الحدث في بعده الأمني، وتعاملت مع العبور الفلسطيني للحدود على أنه مجرد خطر وتهديد للأمن المصري، وفتحت الباب أمام حملة واسعة من التحريض والكراهية بحق الشعب الفلسطيني تجاوزت بما لا يقارن حملات عصر الرئيس السادات.
ولذا سيصبح من المهم قراءة كيفية تعامل الإعلام والنخب السياسية الرسمية المصرية مع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وكيف أن الإدانة "والشجب الآمن" للسياسات الإسرائيلية كان سائدا حين كان لا يتطلب الأمر أكثر من الكلام، وعاد نفس هذا الإعلام وتحول مائه وثمانين درجة حين تطلب الأمر دفع ثمن ما، ولو بسيط، لصالح الشعب الفلسطيني المحاصر والذي اضطر إلى اقتحام الحدود بحثا عن ملاذ مؤقت يقيه قسوة البرد والحصار.

أولا ـ خطاب الشجب الدائم للعدوان الإسرائيلي

اعتادت مصر مثل باقي الدول العربية "التقدمية" و"المعتدلة "، على إدانة الاعتداءات الإسرائيلية، وأعلنت مرارا رفضها لسياسات الدولة العبرية في الأراضي العربية المحتلة. وكثيرا ما وصلت درجة الشجب والإدانة إلي حد إعلان "الجهاد اللفظي" على إسرائيل، ونعتها بكل الصفات القبيحة والسيئة، بدرجة تبدو في بعض الأحيان غير متسقة مع كون مصر دولة لها علاقات مع إسرائيل منذ ما يقرب من 30 عاما.
والحقيقة أن السلطة السياسية تعاملت منذ اتفاقات كامب دافيد مع الصراع العربي-الإسرائيلي باعتباره "حقلاً دعائياً"، فقامت بتوجيه أقصى درجات النقد للسياسات الإسرائيلية حين لا يتطلب هذا النقد ثمناً، و قدمت أيضا أقصى درجات "الدعم" للشعب الفلسطيني حين يكون هذا الدعم على الورق وفي حدود الشعارات.
وربما يمكن أن نلتمس الفارق بين نماذج الممانعة الجادة للغرب الواقعة خارج العالم العربي، لنكتشف كيف أن المنطقة العربية لم تشهد منذ مبادرة الرئيس السادات مشاريع جادة للمقاومة رغم شعارات "الصمود والتصدي" التي رفعتها النظم البعثية وما عرف بالأنظمة التقدمية العربية، أو مشاريع جادة للاعتدال كما جري أيضا خارج العالم العربي جلبت الديمقراطية والرخاء لشعوبها.

وربما يكون الفارق بين حالة مصر، وحالة دول الخليج، وخاصة الكويت وقطر، أن تلك الدول توافقت على علاقة الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، واختارت نتيجة مرارات الماضي (تحديدا عقب غزو صدام حسين للكويت) الحماية الأمريكية عما كان يسمى سابقا الحماية العربية أو الدفاع الذاتي. واختارت إيران خيارا آخر يقوم على رفض المشاريع الأمريكية في المنطقة، وطرح خطط للدفاع والشراكة بين دولها. وهي واجهت المشاريع الأمريكية في الداخل عن طريق بناء نظام سياسي كفؤ وأكثر ديمقراطية من كل النظم العربية، وفي الخارج بخلق تحالفات سياسية مع جبهات الممانعة في فلسطين ولبنان وبعض الميلشيات الشيعية في العراق، حتى أصبحت إيران اللاعب الإقليمي الأبرز المناهض للسياسات الأمريكية.

أما مصر فكان موقفها متفردا بين دول المنطقة. فهي بالتأكيد ليست دولة ممانعة، وليس لديها مشروع استراتيجي واحد يمكن أن يتصادم مع المشاريع الأمريكية. وهي على الورق ووفق التصريحات الرسمية، حليف لأمريكا، ولكن التحالف بالنسبة لها يعني، كما عبّر وزير الخارجية المصري "أن أمريكا قوة عظمى يجب الخوف منها" (تصريح في شهر كانون الثاني/ يناير 2008 في اجتماع لجنة السياسات بالحزب الحاكم)، أو كما أشار رئيس مجلس الشعب في شهر ايار/مارس الفائت إنه لا يجب أن يتحدث أحد مع أمريكا بخصوص الحقوق الفلسطينية حتى لا يستفزهم، وهم يحتاجون لشخص "حلنجي" (وهي باللهجة المصرية تعني شخص غير مستقيم بمعنى الفهلوة والشطارة) حتى يمكنه التعامل معهم. وفي كلا الحالتين لم يقل اياً منهما إنه يجب الاستفادة من أمريكا في السياسة والاقتصاد باعتبارها دولة ديمقراطية، وفي التعليم والصحة والإعلام والقضاء..باعتبارها قوة عظمى، واكتفت مصر بالاستجابة لكثير من الطلبات الأمريكية في السياسة الخارجية، لأنها قوة عظمى يجب الخوف منها، وفيما عدا ذلك فتح الباب على مصراعيه للإعلام الرسمي ولبعض المسئولين ليهتفوا كل يوم ضد أمريكا ويعطوا انطباع أن مصر يحكمها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، أو الرئيس الفنزويلي شافيز، رغم أن طبيعة النظام السياسي في الداخل عاجزة تماما على الاختلاف العملي مع أمريكا، أو مواجهة السياسات الإسرائيلية.

والحقيقة أن وجود نظام سياسي حليف لأمريكا يعني أن نخبته ستختار خيارا سياسيا صعباً، عليها أن تدفع ثمنه، وتستفيد (ولا تخاف) من هذه العلاقة لصالح تطور شعبها وتجربته السياسية والديمقراطية، كما فعلت دول أخرى في المنطقة مثل تركيا وغيرها. ولكن جانب كبير من النخبة العربية اختار الخيار الأسهل الذي لا يرتب أي واجبات، لأنه لا يعني أن من يقوم به ديمقراطيا أو مستبدا، كفؤا أو

جاهلا، إنما فقط يمتلك حنجرة قادرة كل يوم على شتيمة أمريكا والسياسة الأمريكية، وعند أول منعطف (في هذه الحالة كان عبور آلاف الفلسطينيين للحدود مع مصر) ينقلب الحال ويتحول الجميع من شتيمة أمريكا وإسرائيل إلى شتم الفلسطينيين.
والحقيقة الثانية أن المعالجة المصرية لأزمة غزة عكست حالة فشل في أن تصبح شريكاً لأمريكا على الطريقة التركية، أو أن تصبح نموذج للمانعة في التنمية المستقلة والنفوذ الإقليمي كإيران. وهنا لم تختلف أحوالها كثيرا عن باقي الدول العربية التي فشلت مشاريعها "التقدمية" وتعثرت خبراتها الإصلاحية.

على ضوء ما سبق، يمكن فهم تحولات الخطاب الإعلامي المصري طوال أزمة المعابر في غزة ، والطريقة التي تعامل بها مع العدوان الإسرائيلي على أهل القطاع، وأيضا مع الاختراق الفلسطيني للحدود المصرية، وكيف أن إدانته الدائمة لهذا العدوان لم تنعكس تعاطفاً حقيقياً مع أهل غزة.

ثانيا ـ التغطية الإعلامية لفتح / خرق الحدود بين مصر وقطاع غزة:

أ ـ جدلية تهديد / صون الأمن القومي المصري

في أعقاب اقتحام الحدود المصرية-الفلسطينية من قبل عشرات الآلاف من المحاصرين في غزة، انطلقت حملة إعلامية مصرية من قبل صحافيين اعتاد كثير منهم شتم إسرائيل، دفاعا عن الشعب الفلسطيني، وتحدثت من جانب عن العطاء والتضحيات المصرية لصالح القضية الفلسطينية في تكرار مستمر لمسلسل "المعايرات العربية"، وكالت من جانب آخر الاتهامات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. "لن نقول إن مصر حاربت من أجل فلسطين حربا وراء حرب، وهي أيضا التي استقبلت اللاجئين، ولن ننسى "قطار الرحمة" الذي نظمه شعب مصر عام 1953، وقدم شعب مصر كل ما تحت يديه للأشقاء في غزة.. وكان عطاء بلا حدود. ولكننا نعرف أيضا المخطط الصهيوني ـ الأمريكي تجاه سيناء المصرية منذ آلاف السنين. نعرف مقولة الصهيونية العالمية عن شعب بلا أرض، يقصدون شعب فلسطين، وأرض بلا شعب هي سيناء. ونعرف أيضا أن عيون الكل على سيناء لتصبح هي الملجأ، وأن علينا أن نفتحها للأشقاء الفلسطينيين لتصبح بديلا لهم عن الوطن الفلسطيني. وبدلا من أن يناضل شعب فلسطين من أجل أرضه ووطنه، يواجهون مصر، حتى تصبح سيناء لهم وطنا، يعيشون فيها، وهي التي أنفقنا عليها دم مصر كلها في الحرب وفي السلم معاً"[i]

وذكر التليفزيون المصري: أن مجموعة فلسطينية من المسلحين الملثمين اعتدت على قوات الأمن المصرية، مما أسفر عن إصابة 12 جنديا. وقامت مجموعة أخرى بفتح عدة ثقوب جديدة في السياج الحدودي، والتزمت قوات الأمن المصرية الهدوء وعدم التعرض للفلسطينيين، نظرا للظروف التي يمر بها قطاع غزة[ii].
وحاول بعض الفلسطينيين استفزاز الأجهزة الأمنية المصرية، وقام أحدهم، برفع العلم الفلسطيني على صاري مركز الاتصالات بمدينة الشيخ زويد، وتم إنزاله (وهنا تجدر الإشارة أن رفع العلم الفلسطيني من قبل قطاعات واسعة من المصريين ظل أمرا طبيعيا ومتكررا، خاصة في مسيرات الدعم للشعب الفلسطيني ولقضيته العادلة)، بينما ألقت أجهزة الأمن القبض على 9 فلسطينيين كانوا يستقلون سيارتين بمنطقتي الأحراش وجرادة بسيناء، وبحوزتهم أسلحة وكميات من الذخيرة الحية [iii]. وتبدو كل هذه الاتهامات مرسلة وتحريضية، ولم يثبت صحة أي منها.

وأشارت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في 30 كانون الثاني/ يناير 2008 أنه تم القبض في طابا على خمسة فلسطينيين بحوزتهم أحزمة ناسفة، وكانوا يستهدفون القيام بعمليات انتحارية داخل إسرائيل. وضبطت مجموعة أخرى دخلت البلاد وبحوزتها رسوم تحوي تفاصيل دقيقة لبعض المنافذ على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية. وقد تم ضبط أسلحة متطورة مع هذه العناصر. وقالت المصادر: إن بعض العناصر الفلسطينية عرضت مبالغ كبيرة على أفراد من الحرس المكلفين بتأمين الحدود، ليسمحوا لهم بإدخال شحنات دون تفتيشهم، أو تطبيق الشروط القانونية عليهم. وذكر شهود عيان في رفح أن بعض الفلسطينيين حاولوا العبور بالقوة من أحدى الطرق الفرعية إلى داخل المدينة، وأدى الحادث إلى إصابة أكثر من 36 من رجال الأمن، حالة بعضهم خطيرة[iv]. وأكد مصدر أمني مسئول برفح أن مجموعة كبيرة من سيارات النقل والسيارات الخاصة الفلسطينية تمكنت من عبور بوابة صلاح الدين بنظام التدافع، وأضاف أن أجهزة الأمن تمكنت من إيقافها جميعا بالقرب من مجلس مدينة رفح. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن عضو في كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس تحذيره من أن نشطاء الحركة سينسفون هذه المرة كل السياج وليس أجزاء منه فقط[v].

أما باقي القوى والتيارات السياسية فقد تباينت رؤاها، فأبدت الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين رفضها للمواجهات التي حدثت على الحدود المصرية الفلسطينية حيث أبدى حسين محمد إبراهيم ـ نائب رئيس الكتلة في مجلس الشعب المصري والمتحدث باسمها ـ "أسفه للمواجهات التي شهدتها المنطقة الحدودية بين مصر وغزة مساء أمس الاثنين والتي أسفرت عن مقتل مواطن فلسطيني وإصابة 14 آخرين من

الجانب الفلسطيني، إضافة إلى إصابة 46 من قوات الأمن المصرية الموجودة على الحدود بين رفح المصرية والفلسطينية، مؤكدا على أهمية احترام قوات الأمن المصرية التي تقوم بدور كبير في ضبط الحدود بين الجانبين، وأن إطلاق الرصاص أو إلقاء الحجارة عليهم أمر مرفوض أيا كان سببه"[vi].

فيما أكد الأمين العام لحزب التجمع الدكتور رفعت السعيد في تصريحات له أن قرار الحكومة المصرية يأتي في إطار ممارسة السيادة وانسجاما مع واجباتها في حفظ أمن البلاد، وليس استجابة للضغوط الخارجية، وقال: "لا توجد دولة في العالم تفتح حدودها دون ضوابط، لا سيما أن الأمر يتعلق بجزء ملتهب من العالم العربي مليء بالسلاح الذي يستخدم للجهاد والمقاومة كما يستخدم للإرهاب، وقد فتحت الحدود لمجرد أن الناس في غزة لا يجدون قوتهم، ولكن العملية تحتاج إلى تنظيم لضمان أمن هذه الجموع، ولا أعتقد أن مصر في حاجة لضغوط دولية من أجل أن تضع نظام أمن لحدودها"، على حد تعبيره. ودعا السعيد إلى مزيد من الضغط على إسرائيل وعلى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" للقبول بمبادرة الرئيس محمود عباس لإرسال الحرس الرئاسي إلى معبر رفح، حتى يأتي الأوروبيون إلى هناك وينتهي الإشكال، بدل الضغط على مصر[vii].

ب - جدلية عجز / انتعاش اقتصادي في سيناء

على الرغم من قيام جزء كبير من العابرين الفلسطينيين بشراء السلع المختلفة من المحال ومن التجار المصريين، بما يعني خلق حالة من الرواج داخل بعض المدن السيناوية وخاصة مدينة رفح المصرية والعريش، إلا أن هذا لم يحل دون قيام قطاع واسع من الإعلام الرسمي بتوجيه الاتهامات لتلك العلاقة "الطبيعية" بين بائع ومشتري يفترض أن لا تثير أي اتهام أو لغط سياسي.

وأشارت بعض البيانات الرسمية: "أن هذا الاجتياح من جحافل غزة لن يحل مشكلة القطاع. وكمثال، فإن القطاع يحتاج 3 آلاف طن يوميا من الأسمنت، ومهما بلغت الكميات التي حصل عليها الغزاويون من مصر فإنها لا يمكن أن تلبى الاحتياج. ويمكن القياس على ذلك فيما يتعلق ببقية الاحتياجات. مثل ما جرى ضغطا على الميزانية المصرية .. وأدى إلى انتقال سلع ومواد ووقود بسعر مصري مدعوم (دقيق وزيوت وسكر ووقود وأغذية وخبز وبوتاجاز). ولا أعتقد أنه يمكن أن يقبل المواطن المصري ارتفاعا في الأسعار لصالح مليونيرات غزة الذين يمكنهم أن ينفقوا حسب الأرقام الفلسطينية نحو **260** دولارا في ثلاثة أيام أي قرابة 85 دولارا في اليوم[viii]".

وذكر مسئول بالغرفة التجارية بالعريش أن إجمالي عدد الفلسطينيين الذين ترددوا على الأراضي المصرية منذ يوم الأربعاء الماضي اقترب من 500 ألف وأن متوسط الإنفاق للفلسطيني الواحد حوالي 250 دولار وفقا لاستطلاعات مع عينة من التجار، بالإضافة إلى مبيعات الجملة والصفقات التي تمت بين التجار داخل مدينة العريش وعلى خط الحدود.[ix].

وقال محمد صابر من لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة لنقابة الأطباء المصرية أن 13 شاحنة محملة بالأغذية والأغطية والأدوية محتجزة عند الجسر، ولم يسمح لها بدخول قطاع غزة.

ج - " مؤامرات" حماس والإخوان

اعتبر كثير من الكتابات الرسمية أحداث غزة على أنها مؤامرة بين الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في فلسطين لتهديد الأمن القومي المصري وزعزعة الاستقرار الداخلي، وأشارت:

لقد أرادوا الوقيعة بين المصريين باستغلال هذه الأحداث لتفجير الوضع السياسي الداخلي انطلاقا من أن الشارع السياسي في الوقت الراهن مهيأ لاستغلال أي قضية خارجية، خصوصا عندما تكون بحساسية القضية الفلسطينية لتصفية الحسابات بين القوى السياسية الوطنية من جهة وبين الحكم من جهة أخرى، وبدت نيران الاشتعال مبكرة مع وقوع هذه الأحداث مباشرة، عندما أرادت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، باعتبارها الجماعة الأم لحركة حماس، قائدة هذه الأحداث، أن تختطف الشارع قبل أن تتضح الرؤية أمامه، لتدفعه في اتجاه الضغط على صاحب القرار وصانعه ليتخذ قرارات عنترية تورطه في المستنقع الفلسطيني منذ انقلاب غزة، ولكي تشارك في حملة تشويه الموقف المصري عموما على الساحتين العربية والدولية، وفي كل ذلك كانت تراهن على عواطف الشعب المصري ومواقفه البسيطة التي تنفعل سريعا مع أي ضرر يقع على الشعب الفلسطيني. لقد رتب الإخوان مظاهرات واحتجاجات لمناصرة هذا الشعب. ومسألة المناصرة هذه كانت دائما من اختصاص "كل" الشعب المصري وكل "نظام" مصري.. ولا يوجد رئيس مصري واحد غسل يديه من همّ الشعب الفلسطيني على الإطلاق. بالفعل، تعرض أمن مصر للخطر جراء إنسانيتها، وبدلاً من الشكر والامتنان، كانت حماس تضمر النكران والإرهاب**!**

لماذا لم نسمع صوتاً واحداً منهم ينتقد أو يلوم أو يدين أو يشجب حماس على ضرب المصريين في رفح والعريش وجنودنا الساهرين علي حدودنا، أم أن كرامة "إخوان حماس" أهم من كرامة الجندي المصري؟**!** القرار السياسي

المصري لم يكشف فقط حماقة حماس وخطة إسرائيل في تصدير الفوضى والجوعى والعراة إلينا، بل كشف أيضا عن عمق رؤية التواطؤ والتحالف الأسود بين الإخوان وفرعهم في غزة تحت لافتة حماس: نحن في خدمة إسرائيل**!!**[x].

ويتبين أن الإخوان وحماس جزءا من خطة لها علاقة بنوايا وأهداف إسرائيلية ضد سيناء خصوصا ومصر عموما.. وضد القضية الفلسطينية برمتها وهو ما دعاني قبل أيام لأن أضع مانشيت روز اليوسف اليومية من الكلمات التالية: "تحالف الأشرار ضد مصر - خطة إسرائيل تنفذها حماس وجماعة الإخوان". وباليقين فإن جماعة الإخوان كانت على تنسيق كامل مع حركة حماس وتدري أن هناك اجتياحا للحدود المصرية، وتعمل في اتجاهه ومن أجله[xi].

ولم يحل انتشار هذه المعالجات وخاصة في الإعلام الرسمي، قيام كثير من الكتاب والصحفيين بتقديم قراءات مناقضة لما كتب في الصحف الرسمية، واعتبرت أن الذي حدث في غزه يجب أن يفهم كانتفاضه شعبيه ضد وحشية الاحتلال وتحطيمها لأسوار السجن الذي فرضه على أهل القطاع، وليس فيه شيء يستهدف مصر. وقد كانت أسواق رفح والعريش هي طوق النجاة لهؤلاء الذين عاشوا ثمانية أشهر تحت الحصار القاسي والمذل. إذا اتسع صدر مصر الرسمية لاستقبال الإسرائيليين لمدة 15 يوما في جنوب سيناء، رغم ما يحمله لهم الناس من كراهية وبغض، فلماذا لا يتسع صدرها لاستقبال الغزاوين الذين هم أهل وأقارب لنفس المدة، بعد حصارهم لمده ثمانية أشهر، ولماذا لا يسمح لهم بالتسوق في رفح والعريش لفترة محدودة كل شهر أسوة بالإسرائيليين[xii]**!**

ثالثا - السيادة والأمن القومي المصري من منظور آخر

أمن مصر حق لا يختلف عليه، لكن استخدامه ذريعة لنشر الكراهية ضد الفلسطينيين هو باطل لا يمكن السكوت عليه. فطوال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير، تراكمت أقوال وأفعال وتعالت أصوات وتحذيرات من مسئولين وبرلمانيين وصحفيين، وكلها تلبس قميص الأمن القومي لمصر لتوقد نار الفتنة بين الأشقاء! وأخذوا يروجون لخطر توطين الفلسطينيين في سيناء. أعضاء "اللوبي الأحول" يعلمون أن مصدر هذا الخطر هو الحلم الصهيوني، وهو لا يقتصر على سيناء بل يمتد من النيل إلى الفرات، أما الحلم الفلسطيني وهو نفسه الحلم العربي، ولو تنازل عنه حكام الاستسلام وتخلى عنه الواقعيون من مروجي ثقافة السلام ، فهو تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. لا المصري ولا الفلسطيني ولا أي عربي حق يقبل بديلا عن تحرير فلسطين ولا بديلا عن حق العودة، وهو بالقطع يرفض توطين الفلسطينيين لا في سيناء ولا في لبنان ولا في سوريا ولا في الأردن ولا في أي مكان إلا فلسطين.

أعضاء "اللوبي الأحول" يسكتون على دخول الأعداء (الإسرائيليين) بدون تأشيرة دخول إلى جنوب سيناء من طابا، ويعترضون على دخول الأشقاء الفلسطينيين إلى شمال سيناء من رفح**!!**

أعضاء "اللوبي الأحول" أصابهم الخرس عندما توالى سقوط جنودنا على الحدود برصاص العدو، ثم تعالى زعيقهم لأن مظاهرات العابرين من الحصار أوقعت بالخطأ بعض الجروح في جنودنا.

"اللوبي الأحول" يتشنج بسبب أخبار مختلقة عن رفع علم فلسطين في رفح، ويتبلد أمام علم (إسرائيل) المرفوع على ضفة النيل بقلب القاهرة.

"اللوبي الأحول" يتجاهل أن أخوتنا في فلسطين لا يطلبون وطناً في سيناء ولا دخولا لمصر بطريقة "السداح مداح"، وإنما حق الدخول الآمن الكريم عبر معبر رفح تحت إدارة مصرية - فلسطينية توفر للشقيقين اعتبارات الحياة والأمن والكرامة.

"اللوبي الأحول" يعمي بصيرة الزائغين عن حقيقة بسيطة: لو قامت مصر بتأمين وصول الإمدادات التي يحتاجها قطاع غزة من غذاء ودواء وكساء وكهرباء، فلن يزحف أهل غزة خارجها[xiii].

وجاءت تصريحات وزير الخارجية المصري التي أعلن فيها إنه سيكسر قدم كل من يعبر حدود مصر، في إشارة إلى الفلسطينيين الذين دفعهم الحصار الإسرائيلي إلى عبور الحدود المصرية، لتشير أن تلك الحملة الإعلامية لم تكن بعيدة عن توجهات بعض القيادات السياسية المصرية. والمؤسف في تصريحات الوزير التي أعلن فيها أنها سيكسر قدم كل من يعبر الحدود المصرية من الفلسطينيين، ليس دفاعه عن احترام الحدود المصرية، فهو أمر مقدس بالنسبة لأي دولة وأي شعب، إنما في تلك اللغة الاستعلائية شديدة البؤس التي تحدث بها عن الشعب الفلسطيني، باعتبارهم صيد سهل لا حول لهم ولا قوة، فسمح لنفسه أن يكيل لهم الاتهامات ويحدثهم بلغة التهديد والوعيد، التي لم يستخدمها ولو على سبيل الخطأ تجاه إسرائيل، المسئول الأول عما جرى في غزة وعلى الحدود المصرية، نتيجة قلة عدد الجنود المصريين كما فرضت القيود الإسرائيلية، لا الفلسطينية.

خلاصة

إن التعاطف الإنساني مع غزة ومع فلسطين هو أمر يقع خارج ثنائية التطبيع مع إسرائيل أو قطع العلاقات معها، وخارج ثنائية الحرب والسلام، والمقاومة والقبول بالأمر الواقع...هو أمر يدخل في صميم التكوين الإنساني الطبيعي لأي مواطن سوي في أي مكان في العالم.

فمن المفهوم أن يختلف الحكم في مصر مع حماس، ومن المفهوم أيضا أن يتعاطف الإخوان المسلمين مع حماس، ومنطقي أن يدعم الأول سلطة محمود عباس، وتدعم الثانية إسماعيل هنيه، لكن من غير المفهوم ولا المقبول أن يصل الحال إلى فرض قيود على الدعم المادي القادم من مصر إلى غزة، وأن يرفع اسم إيران عن مساعداتها التي قدمتها إلى الشعب الفلسطيني، نتيجة الخلافات السياسية.
قد يكون مفهوما أن تمنع أجهزة الأمن أي تواصل سياسي بين الإخوان المسلمين وحماس، ولكن لا يفهم كيف يبذل كل هذا الجهد من أجل أن يكون الدعم الإنساني والغذائي لأهل غزة باهتا ومحدودا، وأن ترفض كثير من صور الدعم التي قدمتها جمعيات ليس لها علاقة بالإخوان، أو قادمة من دول مجاورة. هذا العقل الأمني الذي يتدخل في كل شيء من تعيينات الوزراء وعمداء الكليات وخفراء القرى، وصل إلي حد التدخل في مشاعر الحب والتعاطف الإنساني. فالمطلوب أن يكون بحدود، وألا يتجاوز السرعة التي يسير عليها القلب السياسي الذي توقفت شرايينه عن النبض، وصار مطلوبا أن "نهندس" قلوبنا الإنسانية على الحدود التي رسمتها عصا أجهزة الأمن، فنتعلم الكراهية والأنانية، ونروج الروايات المختلقة عن أسلحة الفلسطينيين وقنابلهم، ونتناسى سلوكهم الرائع والعظيم في المدن المصرية، رغم إنه جاء في ظل حرمان ومعاناة بالغتين.

وعلينا أن نتذكر كيف تدخل الحرس الوطني الأمريكي (وحدات عسكرية) حين قطعت الكهرباء عن مدينة نيويورك منذ عقدين، لمواجهة غزو الفقراء والمحرومين الذين قاموا بعمليات سلب ونهب واغتصاب غير مسبوقة، حتى نغفر بعض الهنات لقلة نادرة من أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد جاءت للحكم في مصر فرصة حقيقية لكي يتقدم خطوات على خصومه السياسيين، ويحقق رصيدا سياسيا داخل غزة، خاصة بعد أن تعثرت حماس نتيجة خيارات تحتاج بالكامل إلى مراجعة، وذلك بدعم الفلسطينيين إنسانيا طالما عجز عن دعهم سياسيا. ولكن كالعادة لم يفعل وقام بتشويه صورة الفلسطينيين حتى يضبط الصورة بين متعاطفين معهم وكارهين لهم، فتكون النتيجة صفرا كبيرا. لقد تركت ساحة التعاطف الإنساني الطبيعي الذي يبديه أي مواطن سوي تجاه الشعب الفلسطيني (حتى لو كان يؤمن بالسلام والتسوية السلمية مع إسرائيل) إلى الإخوان المسلمين، الذين استفادوا من الشعور الطبيعي للناس تجاه غزة لصالح خطابهم السياسي، في حين أن الحكم في مصر استسهل الحملات الإعلامية المسعورة، رغم إنه بقليل من العقل كان أمامه فرصة لكي يعمق من هذا التعاطف الإنساني لصالح ما يسمى بخطاب الاعتدال الذي يمثله، ولصالح سلطة عباس الذي يتحالف معه.

---

[i] عباس الطرابيلي، فلسطين للفلسطينيين وسيناء للمصريين.. وحدهم، جريدة الوفد 30-2-2008

[ii] الأهرام 26-1-2008
[iii] الأهرام 29-1-2008
[iv] الأهرام 30-1-2008
[v] الأهرام 2-2-2008
[vi] 7 المركز الإعلامي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين
[vii] **http://www.palissue.com/arabic/news/file/details/0/14256.html**
2008-1-28
[viii] 9عبدالله كمال، روزاليوسف مرجع سابق
[ix] **http://www.alquds.com/node/2855**
[x] محمد حسن الالفي , مرجع سابق

[xi] عبدالله كمال, مرجع سابق
[xii] فهمي هويدي, مرجع سابق
[xiii] حمدين صباحي, اللوبي الأحول , الكرامة
http://www.elkarama.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2662